

النزاع الحدودي بين السودان وأثيوبيا (الفشقة أنموذجاً)

مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر

د. عوض أحمد حسين شبا

مستخلص:

يهدف البحث لتناول النزاع الحدودي بين السودان وأثيوبيا حول منطقة الفشقة التي تتبع لولاية القضارف في شرق السودان، وهي أرض سودانية من قبل استقلال الدولة السودانية في العام 1956م، وتنبع أهمية البحث من أهمية الفشقة نفسها وهي أرض تمتاز بالخصوبة العالية وتوفر المياه الأمر الذي يؤهلها لأن تصبح أهم مورد للإنتاج الزراعي والحيواني للسودان إذا تم استثمارها بالصورة الجيدة، كما أن البحث عمل على تسليط الضوء على العلاقات السودانية عبر الحقب التاريخية المختلفة لتأتي في نهايتها لتدلل على سودانية الفشقة الأمر الذي اتفقت حوله جميع المصادر والمراجع. أتبع البحث المنهج التاريخي الوصفي التحليلي بغية الوصول إلى نتائج والتي من أهمها: أن الفشقة أرض سودانية كاملة السيادة، الأراضي السودانية الحدودية مع أثيوبيا كانت عرضة للأطماع الأثيوبية وذلك لخصوبتها ووفرة المياه فيها، الأطماع الأثيوبية في أراضي السودان الحدودية لن تتوقف إلى إذا تم استثمارها بصورة سليمة وعلمية تعود بالنفع على السودان وهو في أشد الحاجة لإستغلال كل أراضيه.

Abstract:

The research aims to address the border conflict between Sudan and Ethiopia over the Al-Fashqa area, which belongs to the state of Gedaref in eastern Sudan, which is Sudanese territory before the independence of the Sudanese state in the year 1956 AD. The most important resource for agricultural and livestock production for Sudan if it is invested in a good way, and the research worked to shed light on the Sudanese relations through the eras the various historical figures come to the end to demonstrate the Suda-

ness of Al-Fashqa, a matter on which all sources and references have agreed. The research followed the historical, descriptive, and analytical method in order to reach results, the most important of which are: Al-Fashqa is a Sudanese land with full sovereignty. The Sudanese border lands with Ethiopia were subject to Ethiopian ambitions due to their fertility and abundance of water. Ethiopian ambitions in Sudan's border lands will not stop unless they are properly and scientifically invested For the benefit of Sudan, which is in dire need of exploiting all its lands.

مقدمة:

المتتبع للعلاقات السودانية الأثيوبية يجد بأن هذه العلاقة مرت بالكثير من المراحل ، ما بين فترات السلم والحرب وذلك بحكم الجوار الجغرافي والتدخل القبلي وطبيعة البلدين الدينية والعرقية والثقافية والتاريخية، وطوال تاريخ البلدين نجد أن الأراضي السودانية كانت محط أنظار وأطماع الدولة الأثيوبية، ومرد ذلك أن أثيوبيا عبارة عن هضبة تقل فيها نسبة الأراضي السهلية الصالحة للزراعة، فكانت المناطق الحدودية بين البلدية واحدة من مصادر الزراعة وإنتاج المحاصيل بالنسبة للأثيوبيين، ولأن الشريط الحدودي بين البلدين يعتبر من أطول الحدود في القارة الأفريقية ويتميز بوفرة المياه وخصوبه التربة وقربه من الأسواق الداخلية والخارجية، اتجهت أنظار المزارعين الأثيوبيين لهذا الشريط الحدودي وقامت بالزراعة داخل الأراضي السودان في منطقة الفشقة، وبمرور الوقت نتيجة لعوامل داخلية وخارجية صاحبة الدولة السودانية الحديثة، تمدد المزارعين الأثيوبيين داخل الأراضي السودانية مما شكل وبمرور الوقت واحدة من أهم الهواجس الحدودية ، كما ظهرت مجموعات النهب المسلح واحدة من المشاكل التي خلفها عدم الحسم في موضوع الفشقة وهي ظاهرة قديمة في منطقة الحدود السودانية، ولكل ما سبق كانت قضية الفشقة واحدة من القضايا الحدودية التي تحتاج إلى حسم فوري من قبل صانع القرار السوداني وذلك لأهمية المنطقة الإستراتيجية من كونها مورد رئيسي للعديد من المحاصيل الزراعية ، منطقة تشهد نشاط مجموعات الشفقة وهي مهدد بالنسبة للسلم والأمن الإجتماعي في شرق السودان ، التراخي في حسم ملف الفشقة يزيد من أطماع الجانب الاثيوبي الرسمي والشعبي تجاه الأراضي

السودانية ، لكل ما سبق توصى الورقة بحسم هذه القضية في أسرع وقت . حيث أن استعادة السيطرة عليها سوف تخلق حالة من الرضى وسط أبناء الشعب السوداني الذين ينظرون لقضية الحدود السودانية بما فيها منطقة الفشقة بعين الباحث عن حقه ويرجو أن يناله.

العلاقات السودانية الأثيوبية في التاريخ القديم:

من المعلوم أن دولتا السودان واثيوبيا بحدودهما السياسية الحالية لم تكونا في الفترات القديمة تحملان نفس الاسم، وكذلك حدودهما الجغرافية والسياسية اختلفت وفق التقسيم والترسيم الإستعماري للحدود بين الدول وقد عُرفت الشعوب الواقعة إلى الجنوب من مصر في المصادر الإغريقية بالاثيوبيين أي (السود) أو أصحاب الوجوة المحروقة ، وأصبح هذا الاسم حالياً هو الاسم الرسمي للدولة الواقعة شرق السودان (أثيوبيا) والتي كانت تعرف أيضاً بالحبشة وبملكة (أكسوم) ، كما عرف السودان باسم كوش وبعد سقوطها اشتهرت باسم المملكة الإسلامية في القرن السادس الميلادي. وعموما فإن السودان واثيوبيا بلدان متجاوران منذ الأزل يربط بينهما النيل الأزرق . والجوار يفرض عليهما دوام الاتصال والاحتكاك لمختلف المقاصد سوى كانت تجارية أو سياسية وفق ما تقتضيه مصالح كل منهما سلباً أو ايجابياً. وقد شهدت العلاقات السودانية الأثيوبية الكثير من التعامل التجاري والسياسي والعسكري بين مملكتي مروي وأكسوم.

تعتبر مملكة (كرمة) 1500 - 2500 ق.م من أولى وأهم الممالك الإفريقية جنوب الصحراء، ولم تشر المعلومات المتوفرة حتى الآن إلى وجود ثمة علاقة لهذه المملكة شرقاً في جغرافية دولة أثيوبيا الحالية وانما كان تواصلها شمالاً مع مصر، والتي تمكنت من السيطرة على مناطق نفوذ مملكة كرمة لمدة تجاوزت خمسمائة عام حتى قيام المملكة الكوشية في القرن العاشر ق.م⁽¹⁾. بفتريتها النباتية والمروية وظلت العلاقات السياسية ولاقتصادية السودانية في غالب هذه الفترة مرتبطة مع مصر .

بدأت أولى ملامح العلاقات السياسية والاقتصادية تظهر بين البلدين بعد قيام مملكة أكسوم والتي إستمدت اسمها من اسم عاصمتها مدينة (أكسوم) التي تقع على سفح جبال (عدوة) في القرن الرابع ق.م وقد اتصل تاريخ وحضارة أكسوم بجنوب الجزيرة العربية نتيجة هجرات عربية شملت السبيين

(سكان سبأ) في أواخر الألف الأخيرة ق.م ونشطت أكسوم في المجال التجاري وتبادلت التجارة مع ميناء الإسكندرية أهم موانئ البحر الأبيض المتوسط في ذلك الوقت . وكان (أدولس) ميناء أكسوم على البحر الأحمر ، وبذلك أخذت تنافس مروي في اجتذاب التجارة الأفريقية والسيطرة على طرق التجارة الخارجية . ومن الطبيعي الافتراض بوجود علاقات بين مملكتي مروي وأكسوم بحكم الجوار الجغرافي والتنافس للسيطرة على تجرة القارة الأفريقية⁽²⁾. وورد في كتاب دليل الملاحة في البحر الأحمر والذي كتبه بحار إغريقي مجهول في القرن الاول الميلادي ما يفيد أن مملكة (أكسوم) كانت حلقة الوصل في تجارة العاج بين مينائها (أدولس) وبين المناطق الواقعة على الجانب الآخر من النيل⁽³⁾. وهذه الإشارة توحى بأن هناك علاقات تجارية مع مملكة مروي. وقد ذكر (بازل دافيدسن) في كتابه أفريقيا تحت أضواء جديدة : أن الصراع بين مملكة مروي وأكسوم بدأ منذ عهد الملك المروي (حورسيوتف) 369-404 ق.م والملك (نستاستن) 315-335 ق.م⁽⁴⁾. ورغم أن هذه الرواية قد لا يسندها دليل أثاري واضح فربما إستشعرت مملكة مروي بميلاد كيان سياسي جديد قد ينافسها في المستقبل فأرادت وأدها في مهدها ، وإذا صدقت الرواية فانها تفيدنا من جانب أن مملكة مروي كانت على علم بمجريات الأحداث في المناطق الشرقية المتاخمة للمملكة . وفي نقش صخري بجبل (قبلي) بشرق السودان يصور انتصاراً للملك المروي (شركاوير) 6-11م ، يظن (هنتزا) أنهم أكسوميين⁽⁵⁾. ولعل ما يرجح مذهبه أن القوى الوحيدة التي تنازع المرويين في الشرق هي مملكة أكسوم . من الواضح أن مملكة أكسوم مع بدايات القرن الثالث الميلادي أصبحت هي التي تبادل بالهجوم على مروي وقامت الإستراتيجية الأكسومية في علاقاتها مع مملكة مروي على ضمان سلامة الطرق التجارية الأفريقية ، فقد عثر على نقش إغريقي في مدينة مروي مكتوب على لوح من حجر البازلت يحمل الرقم (508) بالمتحف القومي بالخرطوم يخلد ذكرى أحد ملوك أكسوم ، وجاء في النقش آرس (Ares) آله الحرب عند الإغريق ويرى (بيلي) أن هذا النقش يعود للعقد الأول من القرن الرابع الميلادي في فترة حكم الملك (الاعميدا) والد الملك (عيزانا) أحد ملوك أكسوم الأقوياء الذي حقق توسعا كبيراً نحو الغرب على حساب مملكة مروي التي كانت تعاني من الضعف والتفكك وبدأت تفقد السيطرة على الطرق التجارية الأفريقية لذلك إنتهت دوافع الملك (الاعميدا) إلى

حسم الموضوع بالقضاء على مملكة مروى⁽⁶⁾.

من أشهر النقوش التي تناولت جانب من الصراع الأكسومي المروي نقش الملك (عيزانا) وقد كتب بالكتيب الجفريّة والإغريقية وأشار فيه أن جاء لتأديب النوبة الذين أثاروا الفوضى وإضطرابات السياسة في السودان وادي النيل، كما أعتدوا على المجموعات الموالية للمملكة أكسوم ورسل المملكة، ويرجع تاريخ هذه الحملة إلى منتصف القرن الرابع الميلادي أو قبلها مابين عام 325-350م ويتضح من خلال هذا النقش أن مملكة أكسوم قد فرضت سلطتها على مناطق واسعة من الجغرافيا السياسية التي كانت تحت نفوذ مملكة مروى. ومما ورد في هذا النقش أن الملك عيزانا أقام عرشاً وقد اكتشف حديثاً قصرًا أو قلعة عند منحى نهر النيل في (الضيقة) تشبه التصميمات المعمارية الأكسومية المبنيه من الحجر الاسود أطلق عليها الفريق الآثاري أسم مدينة عيزانا.⁽⁷⁾

نلاحظ مما سبق بأن العلاقات السودانية الاثيوبية وفي فترة الحضارات القديمة قد اتسمت بالصراع والتنافس الذي وصل لمرحلة الحرب بين الطرفين.

العلاقات السنارية الحبشية :

تأرجحت العلاقات السنارية الحبشية ما بين السلم والحرب فتارة نجدها علاقة سلمية تصل إلى مستوى تبادل الهدايا بين ملوك سنار والأحباش ، وتارة تصل حد المعارك بين الدولتين ولا تخرج أسباب تلك المعارك عن محاولة كل منهما السيطرة على الطرق التجارية الداخلية والخارجية والإستحواذ على المنتجات الأفريقية بغرض تصديرها للخارج بالإضافة إلى محاولة الدولتين السيطرة على المناطق الحدودية حيث يتوفر الذهب والرقيق ، كما أن من أسباب الصراع بين الدولتين أسباب شخصية تتعلق بأحد الحكام في الدولتين وقد تؤدي هذه العوامل الشخصية في إندلاع الحرب كما حدث في عام (1628م) عندما غضب السلطان بادي من ملك الحبشة ؛ لأنه وفر الحماية لوالده المعزول السلطان عبد القادر، وعندما طلب السلطان بادي من ملك الحبشة تسليم والده السلطان رفض ذلك مما جعل السلطان بادي يعتبر هذا الرفض إهانة له ، ولذلك حرض السلطان بادي العبدلاب للهجوم على الحبشة فما كان من النجاشي إلا أن قام بإرسال ثلاث حملات ضد الدولة السنارية فكانت الأولى لغزو التاكا والثانية لنهر عطبرة والثالثة الى حوض النيل الأزرق مستهدفاً بها سنار العاصمة⁽¹⁾

في عهد النجاشي (ياسو الثاني) الذي حكم في الفترة من (1730-1762م) أعد جيشاً ضخماً لغزو سنار لكنه فشل في ذلك . وترجع أسباب الحرب الثانية بين الفونج والحبشة إلى الانتقام لمقتل (دي رول) وبعثته في العام (1705م) وأن الأحوال الداخلية شهدت اضطرابات شديدة بعد موت النجاشي (تعلا هيمنوت) والنزاع حول العرش من قبل اقاربه وانقسم البيت الحاكم إلى عدة أقسام ولذلك اتجه النجاشي (ياسو) إلى شن الحرب ضد سنار بغرض صرف أنظار السكان عن المشاكل الداخلية ، تحركت القوات الحبشية ووصلت عبر نهر الدندر ووصلت حتى أبواب مدينة سنار عندها فكر السلطان بادي في إخلاء المدينة قبل أن تصلها قوات الأحباش وفي ذلك الوقت تقدم القائد خميس جنقل بمقترح وهو أن يقوم بقيادة أربعة آلاف فارس وينقض بهم من الخلف على الجيش الرئيس للأحباش ووصلت اخبار هذا المقترح للنجاشي من قبل أحد زعماء القبائل المقيمة شرق سنار لكن لم يهتم النجاشي بذلك وإستطاع خميس جنقل تنفيذ خطته التي حققت نجاحاً باهراً وتحقق للفونج إنتصار حاسم في موقع يقال له الزاكيات بالقرب من الدندر في أبريل (1744م) على جيش الأحباش الذي كان يقوده الرأس ولد لول كما هرب النجاشي إلى بلاده وغنم الجيش السناري الكثير من الأسلحة والمهمات وتاج الملك الحبشي ، كما شهدت هذه المعركة اشترك كل من الشيخ محمد أبوالكيلك والذي سبق ذكره. قاده الملك (ياسو) القسم الأول من الجيش الحبشي كما قام الرأس (ولد لول) بقيادة القسم الثاني ووصلت خسائر الجيش الحبشي من القوات إلى ثمانية عشر ألف قتيل⁽²⁾.

العلاقات السودانية الأثيوبية في فترة الحكم التركي:

في العام (1821م) إحتلت الحبشة القلايات مستقلة حالة الفوضى التي عمت المنطقة بعد سقوط الدولة السنارية في العام (1821م)⁽³⁾ توقف التوسع التركي المصري عام 1822م . وعندما استؤنف في المرحلة الثانية لم يكن توسعاً شاملاً واشتمل على بعض المناطق مثل القلايات ذات الموقع الإستراتيجي . وفي عام 1838م نشب صراع بين أثيوبيا والحكومة التركية المصرية جعل خورشيد باشا يستولى على القلايات فاحتجت بريطانيا على ذلك ومع ذلك احتفظ الحكم التركي بالقلايات وفي عهد موسى باشا حمدي إزداد الصراع بين البلدين بسبب الإعتداءات الأثيوبية على القبائل عى الحدود فقاد الحكمدار حملة في نوفمبر 1862م وسار إلى القلايات وقام بتحسينها وأبقى بها بعض القوات .

علاقات المهديّة بالحبشة:

عندما قامت المهديّة رسم المهدي خطى النبي صل الله عليه وسلم في علاقاته الخارجية وارسل عددا من الرسائل للزعماء والسياسيين . خاطب المهدي يوحنا ملك الحبشة في 15/6/1885م وجاء رده في سبتمبر (1885م) بعد وفاة المهدي ومن المعلوم أن الدولة المهديّة تكونت بعد صراع ضد القوى الأجنبية مثل مصر وبريطانيا. دخلت الحبشة عنصرا في ذلك الصراع وتحرشت بالدولة المهديّة وأسهمت في سحب الحاميات المصرية من القلايات والجيرة فكان على الدولة المهديّة أن تدافع عن نفسها. بدأت الإحتكاكات بين البلدين بمناوشات على الحدود منذ العام 1885 وحتى 1886م. وفي يناير 1887م شن الأحباش هجوما عنفيا على القلايات واحتلوها وقتلوا محمد ودارباب عامل المهديّة عليها. إتخذ الصراع طابع الحروب المحدود وليس الغزو الشامل، ولكن الخليفة عبد الله إتخذ إحتياطات كبيرة وإستدعى قائده المقتدر حمدان أبوعنجة لمواجهة الموقف ، بعد حضور حمدان لم يتعامل مع يوحنا بدبلوماسية وكان خطابه يحمل نبرات التهديد والوعيد واستفاد حمدان من فرصة إنشغال الأحباش بالإيطاليين فغزا الحبشة وانتصر على قائدهم رأس عدال ووصل إلى عاصمتهم التاريخية غندر عام 1888م توفي حمدان وخلفه الزاكي طمل على قيادة الجيش وتواصل التصعيد العسكري بين البلدين وهاجم الأحباش القلايات إلا أنهم هزموا وقتل ملكهم يوحنا في مارس 1889م. بعد هزيمة الأحباش دخلت بلادهم في حالة من الفوضى وإنشغلت القيادات الحبشية بالصراع الداخلي الأمر الذي مكن إيطاليا من احتلال ارتريا وأصبحت المهديّة في مواجهة دولة أوروبية قوية بدلاً عن الحبشة .وفي هذه الأونة تمكن (ملك) من توحيد أثيوبيا وتتويج نفسه أمبراطورا عليها وبدأ في مهادنة الخليفة . وقبيل الغزو الانجليزي إنتقلت العلاقة من مرحلة الصراع إلى التطبيع وتبادل المبعوثين وشرعاء في محاولة إرثاء علاقات دائمة بين بلدين أفريقيين مستقلين ربما تكون نواة للإتحاد الأفريقي الحديث . وما يؤكد تلك الفرضية الرسالة التي كتبتها بت ودد منقشا بن الملك يوهانس حاكم إقليم التقراي للخليفة عبد الله في 17 يوليو (1896م) يقول فيها (... وأرجو أن الفت نظرك لتكون على حذر من الانجليز الذين دخلوا دنقلا في الشتاء وأن عدوك عدونا وعدونا عدوك ونحن يدا واحدة في إتحاد متين ...) (4)

لم يتمكن الخليفة عبد الله من الوصول لإتفاق مع الأحباش حول رفع العلم الفرنسي في دنقلا وذلك بغرض توفير الحماية الدولية له ووقف المد البريطاني المتجة جنوباً ناحية أم درمان ، وفي نهاية الأمر سقطت الدولة المهديّة للعديد من الأسباب الداخلية والخارجية.

القلابات في فترة الحكم الثنائي :

شهدت القلابات أعنف معارك المهديّة والحبشة ، وقد تمكنت الدولة المهديّة من تحقيق أهم الإنتصارات فيها ، وبعد سقوط الدولة المهديّة بعد معركة كرري تمكنت القوات الحبشية من إحتلال القلابات وكتب بتودد منقشا حاكم التجري إلى القائد الإنجليزي في القضايف يخبره بأنهم إحتلوا القلابات بأمر من (منليك) وان يرغب في خلق علاقات جيدة مع الإنجليز وفتح الطريق التجاري بين السودان والحبشة ، وقد أكد منليك على متانة العلاقات بين الحبشة وبريطانيا ، وبعد ذلك دارت المفاوضات بين الحبشة والإنجليز إنتهت بخروج الأحباش من القلابات ودخلتها القوات الإنجليزية تحت قيادة الجنرال (بارسونز) ورجعت القلابات لحض الدولة السودانية⁽⁵⁾

أما منطقة بني شنقول فقد تعرضت لتساهل (هارنجتون) معتمد بريطانيا في ادس أبابا الذي تركها للحبشة وهي أرض سودانية ، والسبب في ذلك تشبث منليك بها وهي أرض تحمل الكثير من الثروات من الذهب وغيره ، وقد قام (منليك) ولكي يضمن بأن تصبح منطقة بني شنقول تحت سيطرة الدولة الحبشية بمنح لمستر (لين) وهو مندوب شركة انجليزية قدر الامتياز في بني شنقول ، والاستفادة من ثرواتها⁽⁶⁾

الحدود السودانية الأثيوبية :

تبلغ الحدود السودانية الأثيوبية (2200) كلم وهي من أطول الحدود التي يمتلكها السودان مع دول جواره الجغرافي ، وهي حدود مورثه من الإستعمار تحكمها إتفاقيات دولية ، كما تدخل فيها اطراف دولية متعددة. وقد عقد اجتماعين في أديس أبابا في أبريل (1972) و يوليو (1972م) تم التوصل لإتفاق بشأن الحدود بين البلدين وسويت مسألة (الفشقة) ، كما تم تشكيل لجنة مشتركة من البلدين لتسوية قضية الأراضي المزروعة في (الفشقة). والفشقة هي المنطقة المتاخمة للحدود السودانية الإثيوبية يحدها شمالا نهر (ستيت) وشرقا نهر عطبرة ، تبلغ مساحة الفشقة (251) كلم²، وهي

أحدى المحليات الخمس لولاية القضارف بشرق السودان ، إتبعته فيها أثيوبيا سياسة القضم ثم الهضم ليصل مجموع ما تحتله الآن حوالي مليون فدان تعد من أخصب الأراضي السودانية تنقسم الفشة إلى قسمين :

الفشة الكبرى:

التي يحدها شمالا نهر ستيت وجنوبا بحر السلام وغربا نهر عطبرة، تمتاز بأرض طينية مسطحة صالحة للزراعة ، تسكنها قبائل الفلاتة ، والحرمان ، والهوسا ، كما توجد بها نقاط للشرطة في كل من (اللکدي، الهشابة، زهانة، حمدايين ، الدرابي ، ود الحليو ، مكة حكومة ، الصوفي) .

الفشة الصغرى :

يحد الفشة الصغرى من الشمال نهر باسلام، وغربا نهر عطبرة وشرقا الحدود السودانية الأثيوبية ، ويوجد بها الكثير من الجبال والخيوان، كما يوجد بها عديد من نقاط الشرطة في (قلعة اللبان ، أم الطيور، خور سيد، مشروع الغنم، باسندة) ، وما يميز الفشة إحاطتها بالمياه من معظم الجهات كما يمكن القول بأنها منطقة معزولة عن عمقها السوداني وغزارة أمطارها الأمر الذي أدى إلى زيادة الأطماع الأثيوبية فيها . أضف إلى كل ذلك سهولة الوصول إليها من قبل الجانب الأثيوبي. تميزت الفشة بانتاجيتها العالية لمحاصيل السمسم، الذرة، الصمغ العربي، الخضروات ، الفواكة مستفيدة من الأنهار الثلاثة التي تتخلل أراضيها وهي نهر السلام، عطبرة، ستيت⁽⁷⁾

المتتبع لموقف الفشة بالنسبة للجانب الأثيوبي يجد بأن أثيوبيا قد سجلت إعترافاً قانونيا في إتفاقية الحدود لعام (1902م) وبرتكول الحدود لسنة (1903م) وإتفاقية (1972م) بأن أرض الفشة أرض سودانية تقع داخل الأراضي والسيادة السودانية .وقد تم توضيح الحدود على الطبيعة لتكون معلماً طبيعياً بين السودان وأثيوبيا في تلك المنطقة ، ومن علامة الحدود الواقعة على الضفة اليمنى من خور نهر القاش جنوب جبل قالا ثم إلى جبل أبو قمل ثم تلال البرك ، حيث وضعت علامة الحدود وسط صخرة ، ثم إلى جبل (كورتيب) ثم إلى جزع شجرة وسط حجارة وصخور ثم إلى جبل (ثوار) وبالقرب من شجرة (هجليج) وضعت صورة من إتفاقية (1903م) وعلامة . كما وضعت صورة من نفس الإتفاقية في صخرة عالية على الضفة اليمنى من نهر (ستيت) حيث يتقاطع خور (الرويان) مع نهر (ستيت)⁽⁸⁾.

بدايات الأطماع الأثيوبية على الفشقة:

في العام (1957م) وبعد أن نال السودان إستقلاله بعام ، بدأ تسلل المزارعين الأثيوبيين داخل لاراضي السودانية في منطقة الفشة وتحديد في المنطقة الواقعة بين (اللندي) وشجرة (الكوكة) ، وقد حاولت السلطات المحلية (الإدارة الأهلية) تحصيل العشور من هذه المجموعات ، لكنهم رفضوا ذلك ورفعوا الأمر إلى المسؤولين الأثيوبيين ، عندها تم عقد لقاء بين المسؤولين في البلدين ، إعترف فيه الجاني الأثيوبي بالزراعة داخل اراضي السودانية ، وطالبوا بإعفاء المزارعين الأثيوبيين من العشور بحجة أن ماقاموا بزراعته كان قليلاً وبطريقة بدائية ، ولم يتوصل الطرفين لأي إتفاق ، وفي العام التالي أي في العام (1958م) رجع المزارعين الأثيوبيين هذه المرة بآليات واستعدادات أكبر وذلك بغرض الزرعة في المنطقة لواقعة بين نهر (ستيت) وباسلام والتابعة لمجلس ريفي شمال القصارف والمعروف حالياً (بالفشقة) ، وقد تجاهل هؤلاء المزارعين إتفاقيات الحدود بين البلدين ، وقد إستمر التمدد الأثيوبي داخل الأراضي السودانية في منطقة الفشة حتى العام (1962م) (300) فدان في المنطقة الواقعة بين جبل (اللندي) و(حمدين) ، وقد قاموا أيضاً بإزالة العلامات الحدودية التقليدية التي كانت موجودة في المنطقة⁽⁹⁾.

تجاهلت حكومة الفريق ابراهيم عبود التمدد الأثيوبي داخل الأراضي السودانية وذلك بحجة التوتر الأمني في جنوب السودان ، ثم توالى المفاوضات بعد ذلك بين الجانب السوداني والأثيوبي حول الحدود ، فكان الجانب الأثيوبي ، وكان الأصرار السوداني واضحاً في التمسك بالإتفاقيات الموقعة في مسألة الحدود السودانية كلها ، بينما يتحدث الجانب الأثيوبي عن مثلث (أم بريقع) ويتجنب الحديث عن مثلث الفشة وهي أراضي سودانية تاريخية لا تقبل المساومة ، ويعتقد بأن أثيوبيا ومن خلال إثارة النزاع حول منطقة مثل (أم بريقع) تطمح إلى الضغط على السودان ليتنازل لها عن الفشة نظير التنازل عن مثلث (أم بريقع)⁽¹⁰⁾.

شهد العام (1971) دفعه جديدة في مسيرة العلاقات السودانية الأثيوبية من خلال زيارة الرئيس جعفر نميري ووزير خارجيته الدكتور منصور خالد ، وقد نص البيان المشترك في 7/11/1971م :

تأكيد الطرفين على البيانات المشتركة في مسائل الحدود ، والإتفاقيات السابقة التي توصلت لها لجان الحدود السابقة واللجان الوزارية المشتركة

دون الإخلال بمواقف الطرفين المضمنة في وثائق الحدود المشتركة واللجنة الوزارية الإستشارية.

أن تجتمع لجنة الحدود المشتركة كل أربعة أشهر وأن ترفع تقريرها إلى اللجنة الوزارية الإستشارية أثناء إجتماعات مؤتمر القمة الأفريقي الذي عقد في يونيو 1972م بالرباط حيث اجتمع الرئيس جعفر نميري بالإمبراطور هيلاسلاسي، وأثمر الإجتماع عن إنعقاد إجتماعات اللجنة الوزارية الإستشارية المشتركة في الفترة من 17-25 يوليو 1972م بأديس أبابا حيث نقل وزير خارجية أثيوبيا إلى الوفد السوداني برئاسة وزير خارجية السودان د. منصور خالد، قرار الحكومة الأثيوبية الخاص بالإعتراف بخط جوين باعتباره الحدود الأساسية المستندة على معاهديتي 1902م و1907م . وأنه ذا القرار حسب قول وزير الخارجية الأثيوبي يجيء ترسيخاً للعلاقات التاريخية الوطيدة التي تربط البلدين . وأن الحكومة الأثيوبية ترغب في أن تقترح على السودان إجراء بعض التعديلات الطفيفة على خط جوين الذي قررت الإعتراف به. وقبل ذلك قد لعب الإمبراطور هيلاسلاسي دوراً كبيراً في الوصول لإتفاق السلام والوحدة الوطنية بين الحكومة السودانية والمتمردين في أديس أبابا في فبراير 1972م ذلك الإتفاق الذي عاد بموجبه معظم اللاجئين السودانيين إلى أرض الوطن.⁽¹¹⁾

شهد العام (1972م) إنفراجة كبيرة في قضية الحدود بين السودان وأثيوبيا حيث إعترفت الأخيرة بكل الاتفاقيات الموقعة بشأن الحدود ، كما تم تبادل وثائق الإتفاق بين البلدين في موضوع الحدود وقد تبادل كل من وزير الخارجية السوداني ونظيره الأثيوبي المذكرة في 18 يوليو 1972م في أديس أبابا تتكون وثيقة الإتفاق من مقدمة وثلاثة أقسام. تعتبر هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات التي تربط وتوضح حدود السودان.

تعتبر هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات التي تربط وتوضح حدود السودان بطريقة كبيرة وقانونية يعترف به السودان كطرف وتعترف بها حكومة أثيوبيا كطرف آخر⁽¹²⁾.

القسم الأول من الاتفاقية:

إعترف في هذه الإتفاقية بتخطيط المسترت البوت لسنة 1906 - 1916م من جبل أبو قمل إلى تقاطع عن هرسيتيمع خور الرويان.

القسم الثاني من الاتفاقية:

إعترفت هذه الإتفاقية بجزء من تخطيط الحدود الذي قام بها لم يجرقوينجن وبجبل دقلاش من جبل حواته إلى أمدوقة إلى المتسان إلى جبل جروك.

القسم الثالث الفشقة:

إعترفت الإتفاقية بالحدود حسبما جاء بإتفاقية الحدود بين السودان وأثيوبيا سنة 1902م من الناحية القانونية لا من الناحية التخطيطية علالأرض. على أن يكون خط تمييز في إقليم ستيت حمرة هو الأساس والفيصل إلى تخطيط الميجرقوين 1902م ورغم أن اثيوبيا على إستعداد لقبول الرأي السوداني بوضع خط تمييز في إقليم ستيت حمرة إلا أنها تود أن تصل مع حكومة السودان إلى حلول حول المواضيع الآتية:-

1. أن تتفق الحكومتان على دراسة المشاكل الناتجة عن الإستيطان والزراعة بواسطة رعايا أي البلدين في أراضي البلد الآخر بهدف إيجاد حل ودي لها.

2. أن تكون الحكومتان لجنة مشتركة خاصة لمعالجة هذه المسألة ترفع تقريرها للجنة الوزارية الإستشارية في أقرب وقت ممكن.

وفقا لتحليل هذه الإتفاقية يتضح أن حكومة أثيوبيا تعترف أن الفشقة أي من تقاطع نهر ستيت مع خور الرويان إلى جبل دقلاش، أراضي سودانية إلا أن بها رعايا أثيوبيين يزرعون بصورة أو بأخرى في تلك المنطقة ولا بد أن تعترف أثيوبيا مستقبلاً بهذا الواقع ، ومن أهم المشاريع الزراعية الاثيوبية بأرض الفشقة السودانية جنوب وشرقاً للكدي وشرقاً باسلام⁽¹³⁾.

1. مشروع شرق للكدي.

2. مشروع فتاجوابرقا للكدي.

3. مشروع عبدالرحمنسراج.

4. مشروع القشى المو.

5. مشروع باشاي إبراهيم.

6. مشروع علي رفاعي.

7. مشروع مجرنيس

8. مشروع تسفاي عدوه

9. مشروع دنيا بانفو

10. مشروع عمل سرده دبلوب
11. مشروع منتهاهون بهيتا
12. مشروع منقستو طرونو
13. مشروع تكل ايمنقشا
14. مشروع القسيسياريا الهشابة
15. مشروع وزودور مسليس
16. مشروع اسملاش
17. مشروع محمد شفا
18. مشروع توليلوت
19. مشروع اسحاق الماس
20. مشروع مصطفى الطاهر
21. مشروع عتسفايانساي
22. مشروع عقسدي
23. مشروع عبد الملك عبد القادر
24. مشروع عشنقيمنقستي
25. مشروع منقستو زودي
26. مشروع أببا منفاي
27. مشروع جينا هونقلي
28. مشروع سعيد نور
29. مشروع نور دزلاني
30. مشروع كروس المايو

يلاحظ أن تلك المشاريع الزراعية بالرغم من أنها تحمل أسماء لأثيوبيين إلا أن تلك المشاريع قائمة على أراضي سودانية حسب إتفاقية 1965م التي سمحت للأثيوبيين مؤقتاً بالزراعة في أراضي الفشقة حين تظهير الحدود بواسطة لجنة مشتركة بين الجانبين، ومن ناحية أخرى يظهر أن أثيوبيا لها مطامع كبيرة في أرض الفشقة بدليل أن إتفاقية الحدود لسنة 1902م أوضحت الحدود بين السودان وأثيوبيا توضيحاً مفصلاً حسب الخريطة التي وقع عليها الجانب البريطاني والإمبراطور منليك الثاني في مايو 1902م والتي ختمت بخاتم الدولتين كوثيقة دولية.

هنا كسنداً قانونياً آخر حول إتفاقية الحدود بين السودان وأثيوبيا السنة 1972م وهو أن أثيوبيا في هذه الاتفاقية إعترفت بتخطيط الحدود الذي قام به الميجور (كوين) لسنة 1903م بين السودان وأثيوبيا جنوب جبل دقلاش، والا لماذا لم تعترف أثيوبيا إعترافاً مباشراً وواضحاً بباقي تخطيط الميجور كوينشم الجبل دقلاش إلى نهر ستيت حسب ما جاء في تقرير الميجور (كوين) المؤرخ في 27/6/1903م.

أما عن الحدود السودانية الأثيوبية على الطبيعة حسب المعالم الطبيعية التي تم الإتفاق عليها في إتفاقية الحدود لسنة 1902م وبروتوكول الحدود لسنة 1903م أو إتفاقية الحدود لسنة 1972م. تتضح حدود الفشقة والقرقف على.

القسم الأول:

مديرية كسلا - منطقة القرقف وشمال نهر ستيت وهي من جبل أبوقمل متجهاً جنوباً مع الحدود السودانية الأثيوبية إلى جبل البرك إلى تلال قرضة ومراويد إلى مرتفع اتأمبريقع إلى تقاطع خور القرقف مع خط طول 29° - 36° إلى جبل كورتيب إلى جبل نوار إلى تقاطع نهر ستيت مع خور الريان.

2. القسم الثاني:

منطقة الفشقة جنوب نهر ستيت وعطبرة وباسلام، خط تمييز في إقليم ستيت حمرة، من تقاطع نهر ستيت مع خور الريان جنوباً في خط مستقيم إلى قلعة الزراف شرقاً للكدي ثم إلى قلعة حماد ثم إلى قلعة الفشقة الصغرى - من قلعة النحل إلى قلعة إدريس ثم إلى قلعة اللبان ثم إلى جبل همبرت ثم إلى خور الدوم إلى خور شين إلى جبل ناهض إلى جبل أبو طاقية ثم إلى القلابات إلى جبل جبارة إلى جبل ود الملك إلى جبل دقلاش.

3. منطقة الحدود على النيل الأزرق: من جبل دقلاش جنوباً إلى جبل حلاوة إلى جبل أم دوقة إلى جبل المتان إلى جبل جيروك.

يلاحظ أن جميع هذه الأسماء لمعالم طبيعية في مواقع أسماء سودانية واضحة . في الفترة من 26 يونيو حتى 10 يوليو 1973م إنعقدت بأديس أبابا إجتماعات لجنتي إعادة تخطيط الحدود المشتركة، ولجنة تميز الوضع الراهن في منطقة ستيت . وخرجت اجتماعات اللجنتين بالآتي:

1. إعتبار خطا بوزير الخارجية الأثيوبيا الذي أفتتح به الإجتماعات من بين وثائق اللجنة، حيث أكد الخطاب أن الجانبين (السودان وأثيوبيا) اتفقا فيما

- يتعلق بإعادة تخطيط الحدود على الإقرار بالإتفاقيات الدولية السارية، وأنهما يؤيدان الوثائق التي وقع عليها البلدان.
2. وافقت اللجنة على الأسبقيات التي اقترحها الجانب السوداني وتقرر أن يبدأ التخطيط بالقطاع الشمالي فالأوسط وتركت حديد نقطة البداية لفريق العمل الفني، ووافق الجانب السوداني على أن تكون نقطة بداية العمل من جبل دقلاش.
3. تم تكوين لجنة فنية فرعية مشتركة تكون مهمتها:-
- أ. مراجعة وتحديد مشروع إعادة تخطيط الحدود على ضوء المتغيرات الجديدة ويشمل ذلك معالجة مسألة التمويل.
- ب. دمج ما سمي بلجنة الإستيطان والزراعة واللجنة الخاصة بما كان يسمى خط الوضع الراهن في منطقة الفشة في لجنة واحدة، فقد رأت لجنة الحدود الدولية أنه لم تعد ثمة حاجة للجنةين.
- لكن مرة أخرى توقف العمل في وضع مقررات إتفاقية الحدود لعام 1972م بين البلدين موضع التنفيذ على الطبيعة بسبب تردي الأوضاع الداخلية في البلدين، وبسبب تدهور العلاقات بينهما⁽¹⁴⁾.
- الفشة بعد محاولة إغتيال حسني مبارك :**

استغل الجيش الأثيوبي تورط النظام السابق في محاولة إغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في 26 يونيو 1995م في أديس أبابا بهدف السيطرة على المنطقة ، وعبر مراحل العلاقات المتذبذبة مع الجارة أثيوبيا كانت مسألة الفشة حاضرة فوق (الطاولة) وتحتها فأثيوبيا من جانبها تعترف رسمياً بتبعية الفشة للسودان، لكنها في الوقت ذاته تشجع المزارعين الأثيوبيين على التسلل لهذه المنطقة الإستراتيجية الخصبة بغرض زراعتها بل وتوفير لهم الحماية اللازمة ومعظمهم من قبيلة (الأمهرا) المحاذية للسودان وذلك في ظل تعقيدات المكون العرقي الأثيوبي المتنازع على السلطة والثروة حيث انداح هؤلاء المزارعين من التلال الأثيوبية نحو السهل السوداني الزراعي الخصيب إنطلاقاً من جدلية النزاع بين الهضاب والسهول عبر التاريخ

فهذه الأراضي السودانية التي أصبحت تحت السيطرة الأثيوبية أصبحت عرضة لهجمات مجموعات عصابات (الشفقة) الأثيوبية بغرض النهب والسلب وقتل السودانيين من مزارعين وغيرهم من السكان ، وشهد عام 2015م مقتل خمسة عشر مزارعاً سودانياً على يد الشفقة ، وفي نفس العام زار رئيس وزراء أثيوبيا

السابق (ديسلين) منطقة القضارف وأعلن من هناك إعادة 50 ألف فدان فقط إلى السيادة السودانية وسط تهليل إعلامي من النظام السابق وذلك في إطار رشوة أثيوبية لنا من مالنا كي ينحاز السودان إلى الجانب الأثيوبي في ملف سد النهضة. والمتتبع للعلاقات السودانية الأثيوبية يجد أن زيارة رئيس الأركان الأثيوبي والذي التقى خلالها عدداً من القادة السودانيين عسكريين ومدنيين قال: بأن مفاوضاته في السودان تناولت قضايا الحدود ومحاربة الاتجار بالبشر ومحاربة الجريمة العابرة والتهريب وفي حقيقة الأمر كانت الزيارة تهدف أساساً لمعالجة النزاع بين البلدين على منطقة الفشقة السودانية الخصبة وذلك بعد أن أعاد السودان نشر قواته المسلحة على طول الحدود الدولية بين البلدين بما فيها الفشقة. وقد قام رئيس مجلس السيادة القائد العام للجيش الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان بزيارة هذه المنطقة وتفقد جاهزية قواته فيها، وبالمثل قامت اثيوبيا بنشر قواتها أيضاً على طول الحدود في هذه المنطقة. ومما رشح من أخبار حول زيارة الوفد الأثيوبي أنهم أي الجانب الأثيوبي يقترحون أن تعود قوات البلدين لحدودهما الدولية في غضون أسبوعين على أن تباشر لجان ترسيم الحدود وضع العلامات الحدودية على الفور.

لماذا الفشقة الآن:

قد يطرأ سؤال مفاده لماذا الفشقة الآن على سطح الأحداث في العلاقة بين البلدين؟. وتجيئنا التطورات على الصعيدين الداخلي والخارجي لكل من البلدين ببساطة على هذا السؤال حيث أن هذه المنطقة السودانية الخصبة تمثل بعد عودتها رافداً مهماً للاقتصاد السوداني، فبفضلها أصبحت أثيوبيا أحد المنافسين الدوليين في إنتاج وتجارة السمسم. ولا شك أنه وبعد تفشي وباء كورونا أصبح السودان محط انظار الكثيرين بوصفه أهم ركائز الغذاء العالمي والمنطقة بينما شبح المجاعة يهجم على العالم أجمع بسبب هذا الوباء الفتاك. فعلى الصعيد الداخلي في السودان أصبحت الزراعة المخرج للإقتصاد السوداني المأزوم خاصة بعد التجربة الناجحة لإنتاج القمح في مشروع الجزيرة والتي تكفي نصف حاجة السودان هذا العام.

الموقف السوداني الأخير من مسألة الفشقة والمتمثل في نشر القوات السودانية فيها يثير مخاوف الجانب الأثيوبي الذي سجل انتصاراً على الجانب المصري من خلال امتناعه عن الذهاب لواشنطن وبالتالي رفض التوقيع على الاتفاق حول سد النهضة مما جعل السودان يرجئ التوقيع هو الآخر.

بينما وقعت مصر على مسودة الاتفاق والأمر ذاته حصل في إجتماعات الجامعة العربية مؤخراً عندما رفض السودان التصويت على قرار المساندة لمصر في موقفها من سد النهضة بحجة أن ذلك سوف يحول الصراع بين مصر وأثيوبيا إلى صراع بين العرب والأفارقة . ولكن مستجدات الأوضاع مؤخراً من الفشقة أي تصريحات رئيس الوزراء عبد الله حمدوك حول التزام السودان بمخرجات إجتماعات واشنطن وزيارة رئيس جهاز المخابرات المصري للسودان، كل ذلك جعل أثيوبيا تلوح من جديد بالتنازل عن الفشقة للسودان وإن لم تطرح مايقابله من ثمن سياسي من السودان علناً سيما وأن الداخل الاثيوبي قد تمت تعبأته بصورة غير مسبقة حول قضية سد النهضة ليس لأنه مخرج كبير لما ينتجة من كهرباء لمشاريع التنمية الاقتصادية الطموحة ولكن لأنه أصبح قضية ذات مساس بالشرف الوطني الاثيوبي وتحدياً كبيراً لمصادقية اثيوبيا وعزمها.

كلا الدولتين السودان واثيوبيا تبحثان عن مخرج لأزمتهما الاقتصادية ومعالجة قضايا الفقر فيهما إن كان بالكهرباء (أثيوبيا) وبالانتاج الزراعي (السودان) اذن كيف تتم المعالجة . ولذلك نرى أن ييسط السودان سيطرته على أراضيه وذلك لأنها رمز عزته وكرامته ، كما أن الشعب ينظر للمؤسسة العسكرية بأنها حامى أرضه وعرضه وبذلك تتمكن القوات المسلحة السودانية أن تقرب المسافة بينها ومواطنيها بسيطرتها على أهم مناطق الانتاج في السودان.

الخاتمة:

من خلال ما سبق نجد أن العلاقات السودانية الاثيوبية مرت بالعديد من المراحل ، ورغم ذلك كان السودان يحافظ على خلق علاقات جيدة ومستقرة مع أثيوبيا ، ولكن ولحدوث الكثير من المتغيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للبلدين نجد أن اثيوبيا سعت وبشتى السبل لبسط سيطرتها ووجودها في الفشة من خلال تواجد مزارعيها في هذه المنطقة الاستراتيجية والحساسة . التواجد الذي أفقد الفشقة سودانيتها والدولة السودانية هيبتها فكان لا بد من بسط السيادة على الفشة واستعادتها لحضن الوطن.

النتائج:

- خلصت الدراسة لعدد من النتائج منها:-
- التداخل الحدودي بين السودان وأثيوبيا قديم وممتد في عمق التاريخ .
- فترات الضعف للدولة السودانية شجعت أثيوبيا على التمدد داخل العمق السوداني .
- النشاط الزراعي من قبل أثيوبيا في الفشقة كان واحد من عمليات طمس هوية المنطقة بمرور الوقت.
- كان لابد من توفير إرادة سياسية وعسكرية سودانية تتم عبرها استعادة الفشقة لحضن الوطن.

التوصيات:

- توصي الورقة بالآتي :
- إهتمام الدولة السودانية بالفشقة وتطويرها وبسط سيطرتها عليها وتطوير كل المناطق الحدودية .
- سيادة الدولة على كامل أراضيها دلالة على قوتها بين جيرانها

المصادر والمراجع:

- (1) عثمان صالح سبي، علاقة السودان باثيوبيا عبر التاريخ، جبهة التحرير الارترية، قوات التحرير الشعبية، (ب.ت)، (ب.د) ص1.
- (2) محمد بكر ابراهيم، تاريخ السودان القديم، دار المعارف، القاهرة 1983م، ص 214.
- (3) المرجع نفسه، ص 217.
- (4) المرجع نفسه، ص 218.
- (5) المرجع نفسه، ص 215.
- (6) فوزي عبد الرزاق بيلى مكاوي، مملكة أكسوم، دراسة لتاريخ المملكة السياسية وبعض جوانب حضارتها، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1974م، ص 65.
- (7) المرجع نفسه، ص 77.
- (8) محمد عبدالقادر نصر، العسكرية في الممالك والسلطنات الاسلامية (750-1885)، شركة كرري للطباعة، المطبعة العسكرية، أم درمان، 2009، ص 69.
- (9) المرجع نفسه، ص 70.
- (10) عثمان صالح سبي، مرجع سابق، ص 31.
- (11) المرجع نفسه، ص 40.
- (12) المرجع نفسه، ص 45.
- (13) المرجع نفسه، ص 50.
- (14) إكرام محمد صالح دقاش، الاحتلال الاثيوبي لأراضي الفشقة السودانية، صحيفة الراكوبة الإلكترونية، يوليو 2007م.
- (15) المرجع نفسه.
- (16) المرجع نفسه.
- (17) المرجع نفسه.
- (18) المرجع نفسه.

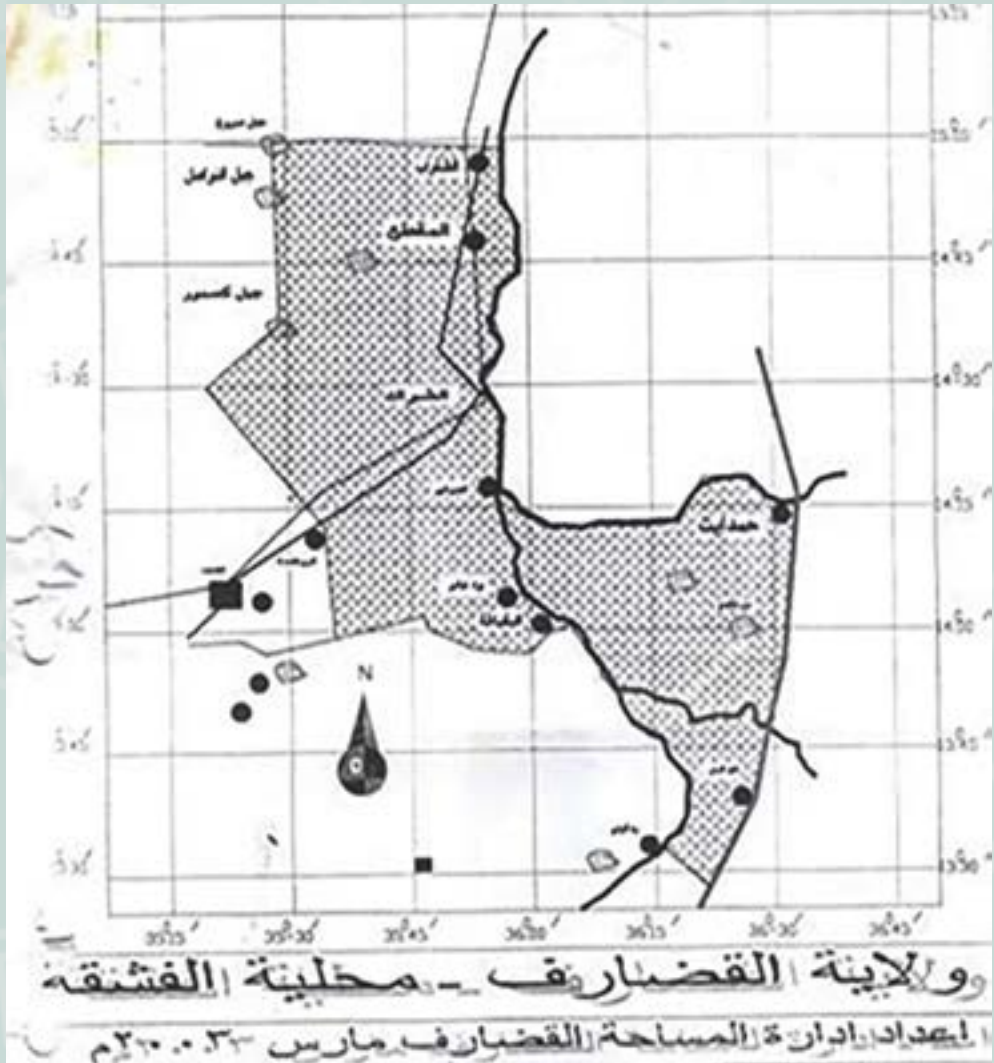
(19) المرجع نفسه.

(20) المرجع نفسه.

(21) المرجع نفسه.

(22) المرجع نفسه.

الملاحق



خريطة محلية الفشة في ولاية القضايف - المصدر : الشبكة العنكبوتية



المصدر : الشبكة العنكبوتية



المصدر : الشبكة العنكبوتية